القيم الاجتماعية والمشكلة السكانية
تأثير منظومة القيم لدى الشباب المصرى فى توجهاتهم الإنجابية *

أحمد حسين **

تناقش الدراسة دور منظومات القيم الاجتماعية والموروثات الثقافية فى تشكيل قناعات الشباب وتوجيه سلوكياتهم بشأن قضايا سكانية وإنجابية معينة. إذ تطرح للنقاش كيف تتأثر ممارسات الشباب بجملة القيم والمعايير والموروثات التى يتبنونها فى حياتهم وتفاعلاتهم وخطاباتهم اليومية. وإذ تنتهى الدراسة إلى الفاعلية الواضحة لهذه القيم والموروثات فى تحديد توجهات الشباب ومواقفهم واختياراتهم الإنجابية، وتؤكد تراجع فاعلية بعض المتغيرات الحداثية من قبيل التعليم وثورة الاتصال والمعلومات والخطاب التنويرى والإعلامى فى بعض هذه القضايا.

مقدمة فى أهمية الدراسة ومبررات إجرائها

تتعدد أبعاد المشكلة السكانية وأدوات تناولها، فيما تظل منظومة القيم الاجتماعية والثقافية، المتعلقة بالقضية السكانية؛ والتى تشكل المرجعية المعيارية لدى فئات متباينة من السكان، تؤدى بدرجات متفاوتة دورًا ضابطًا ومؤثرًا فى التعاطى مع قضايا سكانية ومسائل إنجابية عدة. وخلال مراحله الارتقائية يتبنى الفرد "ذكرًا كان أم أنثى" كثيرًا من المبادئ والأفكار والقيم

* استندت الدراسة إلى معالجة تحليلية مغايرة لبعض النتائج الميدانية لبحث تطور دور القيم الاجتماعية فى تفاقم المشكلة السكانية بإشراف الأستاذة الدكتورة نسرين البغدادى؛ والأستاذة الدكتورة سعاد عبد الرحيم، وعضوية الأستاذة الدكتورة نادية حليم؛ والأستاذة الدكتورة وفاء مرقس، والأستاذ أحمد كساب، وكاتب الدراسة باحثًا رئيسًا.

** أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ويؤسس لعديد من القناعات، ولكن عبر مسيرة حياته يتغير البعض منها فى حين تثبت الأخرى بتأثير متغيرات التعليم والعمل والموقع الطبقى والمستوى الاقتصادى والثقافى ومدى التغير فى البيئة المحيطة، فضلا عن جملة المؤثرات الخارجية، سيما الإعلام والدين وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

وليس بخاف أن النمو السكانى فى مصر – الذى يمثل أحد أهم أبعاد المشكلة السكانية – يسير بخطوات متسارعة ليست فى صالح التنمية، ومازال المجتمع المصرى غارقًا فى تحوله الديموغرافى منذ أكثر من عقدين، ومن المتوقع أن يستمر هكذا لسنوات قادمة، ومازالت الخطوات المتخذة فى سبيل مواجهة القضية السكانية لم تحقق أهدافها المرجوة. فبعد مضى حوالى خمسين عامًا فى فضاءات محاصرة النمو السكانى السريع ما فتئت النتائج تبدو متواضعة. ويأتى النقد الرئيس الموجه لجهود المواجهة، سيما فى العقود الثلاثة السابقة، فى اختزال القضية فى بعد واحد، وهو النمو السكانى، والتركيز على موضوع تنظيم الأسرة فقط. والذى رغم مرور ما يزيد على نصف قرن على بدايته واستئثاره بالجزء الأعظم من التمويل المخصص للمواجهة، مازالت معدلات الإنجاب مرتفعة وتتراجع القدرة على ضبطها، ومازالت الخدمات التى يقدمها البرنامج قاصرة عن تلبية احتياجات عديد من النساء، مع الإهمال المستمر لباقى جوانب القضية السكانية، من الارتقاء بالخصائص السكانية، والتوزيع السكانى المتوازن، وتقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، وتراجع الأدوار الاجتماعية للدولة وتدنى الخدمات والمرافق...إلخ. فضلًا عن تجاهل الأدوار الفاعلة لمنظومات القيم الاجتماعية والموروثات الثقافية فى القضية السكانية والتى توجه المواقف والسلوكيات الإنجابية، بالإضافة لغياب رؤية إعلامية واضحة تجاه المسألة السكانية عمومًا[١].

ما يهمنا الإشارة إليه فى هذا السياق أنه رغم ما تمارسه منظومة القيم الاجتماعية والثقافية من أدوار جوهرية فى تشكيل قناعات الأسر والأفراد عموما والشباب منهم بوجه خاص- لكونهم يشكلون آباء وأمهات المستقبل- تجاه طيف واسع من القضايا السكانية والإنجابية من قبيل مسائل مثل الزواج والعمر عند إتمامه، وعدد الأطفال المفضل أو المرغوب إنجابهم، ونوع هؤلاء الأطفال وعدد كل نوع، وقيمة الذكور ومكانتهم بالأسرة ومدى تفضيلهم على الإناث، ثم الموقف من استخدام تنظيم الأسرة وتوقيت الاستخدام والفترات المناسبة للمباعدة بين الولادات بحسب قناعات الزوجين، وصاحب القرار فى استخدام الوسائل، ودور الرجل فى مجمل القرارات المتعلقة بالتنظيم ومدى قبوله باستخدام الوسائل إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، والموقف من الرؤى الدينية لتنظيم الأسرة، ثم الموقف من قضايا أخرى متصلة بالصحة الإنجابية مثل ختان الإناث وزواج الأقارب والفحص الطبى قبل الزواج، ومبررات الرغبة فى التبكير بالإنجاب فور الزواج ومدى الاقتناع بأهمية الرعاية والمتابعة أثناء الحمل وبعده، وطبيعة الرعاية والتغذية المقدمة للأطفال، علاوة على الموقف من قضايا النوع الاجتماعي ومكانة العمل فى المجتمع والحق فى التعليم والعمل استنادا إلى معايير الجدارة والاستحقاق... إلخ. رغم هذا الدور المؤثر، بل الخطير الذى تلعبه منظومات القيم الاجتماعية فى تشكيل القناعات وتوجيه السلوكيات بشأن جل هذه القضايا، فمازلت مهملة ولا تحتل مكانتها الواجبة والمتوقعة على أجندة الباحثين والتنفيذيين المعنيين بالشأن السكانى فى مصر، وعندئذ تظل القضية بحاجة ماسة لدراستها والوقوف على جوانبها المختلفة وتبيان المزيد من تأثيراتها، لتهيئة بيانات حديثة ومستندة إلى معطيات ميدانية حولها، فربما يساعد ذلك فى أن يرتد إليها الاعتبار فتعود إلى وضعها الواجب على خريطة الجهود الناظمة لضبط النمو السكانى المنفلت فى مصر.

وعلى صعيد آخر يأتى الاهتمام بالفئة الشبابية بوجه خاص من اعتبار أن الشباب المصرى لا يعبر فى وجوده عن مجرد شريحة اجتماعية، أو فئة عمرية، تتوسط الطفولة والكهولة، بقدر ما يجسد بناءً اجتماعيًا وثقافيًا تتدفق إليه وعبره الأجيال المتعاقبة من أفراد المجتمع[٢] إذ يُعد الجيل الحالى من الشباب المصرى، بالأرقام المطلقة، أكثر الأجيال تعدادًا، وهو يصل مراحل البلوغ والإنجاب والإنتاج فى عالم سريع التغير، إذ يتأثر مستقبله ومستقبل مجتمعه، إيجابًا أو سلبًا، بوضعه التعليمى والصحى والاقتصادى والسياسى. وهذا الجيل هو الأكثر تعليمًا مقارنة بالأجيال السابقة، قياسًا بعد سنوات التمدرس والتحصيل ونسبة الحاصلين منه على مؤهلات. وهو أيضًا يفضل الأجيال السابقة من حيث خصائصه الصحية، قياسًا بالعمر المتوقع عند الميلاد، كما تحوز فئاته تنوعًا ثقافيًا خلاقًا وهائلًا؛ بوصفه الأكثر دراية بالثقافات الأخرى لتعرضه للفضائيات واستخدام التكنولوجيا الرقمية. فيما هو أيضًا أكثر الأجيال استعدادًا للمشاركة، وقبولًا واحتياجًا للتمكين، وتوظيف المعارف وتطوير القدرات والمساهمة الإيجابية فى الاستثمار والادخار والإنتاج، والشراكة فى عمليات صنع القرار[٣].

لعل هذا ما دعا الاستراتيجيات القومية للسكان المتعاقبة لإيلاء مكانات كبرى للشباب فى رهانها القوى عليه فى مناشط مواجهة المشكلة السكانية، فمثلا شددت استراتيجية السكان (٢٠١٥- ٣٠٣٠) على ضرورة " تهيئة الشباب ليكونوا دعاة من أجل حقوقهم وتشجيع مشاركتهم فى وضع السياسات والقرارات فى مجتمعاتهم، وتشجيع ودعم المبادرات والبرامج السكانية التى يقودها الشباب... ومشاركتهم فى اختيار أساليب توفير المعلومات والثقافة الصحية والسكانية"... إلخ. والأمر ذاته فى سياق المؤتمر القومى للسكان (٢٠٠٨) إذ تمت الإشارة فى توصيته رقم (٣) – فى الجزء الخاص

بالتوصيات العامة– إلى" دعم دور الشباب فى تبنى مفهوم الأسرة الصغيرة وتدريب الشباب على مهارات الاتصال والإقناع والتأثير الإيجابى واستغلال وسائط الاتصال الحديثة مثل الإنترنت لتنمية الاتجاهات الداعمة لمفهوم الأسرة الصغيرة والموازنة بين الخيارات الفردية والبعد المجتمعى...".[٤].

عندئذ تأتى **أهمية الدراسة الراهنة** التى تستهدف الكشف عن ملامح منظومة القيم الاجتماعية المؤثرة فى المواقف والسلوكيات الإنجابية لدى الشباب والكيفية التى تؤثر بها هذه القيم والموروثات الثقافية فى تلك القناعات والسلوكيات الإنجابية، ومدى اختلاف التأثيرات باختلاف السياقات الاجتماعية والمعيشية للشباب، فضلا عن التباين فى الفاعلية تبعا لخصائصهم الديموغرافية سيما النوع والتعليم والحالة الزواجية.

منظومة القيم الاجتماعية: محاولة فى المفهوم

تعتمد الدراسة على مفهوم منظومة القيم الاجتماعية. والقيمة هى تصور للمعانى الكلية المنسوبة لفرد أو جماعة والخاصة بالأمور المرغوبة وغير المرغوبة. والقيمة هى المسئولة عن الأحكام التى يصدرها الفرد على أى موضوع أو موقف. ويكتسب الفرد هذه القيم من عضويته فى الجماعة التى يعيش فيها. وبدون القيم لا يستطيع النسق الاجتماعى تأدية وظائفه فى تحقيق أهداف الجماعة. ولا يمكن أن تستمر الحياة الاجتماعية بدون معايير يتبناها الفرد، ويتوافق عليها بصورة ما الأفراد الذين يعيشون معًا فى إطار الجماعة، وتجمعهم أهداف موحدة، وتمكن الجماعة من التنبؤ باستجابات أفرادها المتوقعة فى المواقف المعينة[٥]. ولذا دائما ما ينظر إلى القيم على أنها جماع المعتقدات حول الأمور والغايات وأنماط السلوك المفضلة لدى أفراد المجتمع؛ توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع الاجتماعى والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان. كما تسوغ مواقعهم ومواقفهم،

وتحدد هوياتهم ومعنى وجودهم. وتعنى القيمة للإنسان أن نوعًا ما من السلوك هو أفضل من نوع آخر، أو أن غاية مثلى؛ تحدد معنى حياته، هى أفضل من غاية أخرى. وفى جميع الحالات والاحتمالات تشكل القيمة مقياسًا يوجه سلوكنا ونعتمده فى عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويغ والتبرير والاختيار بين بدائل فى المناهج والأدوات والوسائل والغايات[٦].

هناك من يميز بين القيم – الوسيلة، والقيم – الغاية، يجسد النوع الأول معتقدات تفاضل بين سلوك وآخر، فيما تحدد النوع الثانى لنا الغايات المثلى التى نسعى إليها ونحقق بها معنى وجودنا. وفى الحالتين توجه القيم سلوك الإنسان وتنظم علاقاته بالآخرين والواقع الاجتماعى المحيط به. وتتنوع المصادر والاتجاهات والأبعاد التى تشكل القيم الاجتماعية وتكون منظومات القيم التى يؤمن بها الأفراد فى حالة صراع وصيرورة، كما تسوغ للواقع الذى يعيشه الإنسان فتبرر له أو تحرضه على تغييره[٧]. ولا تدرس القيم الاجتماعية بمعزل عن بعضها البعض، فهى مترابطة ومتداخلة، ولا يمكن تحليل القيم خارج محتواها وسياقاتها الاجتماعية وإطارها البنيوى الناظم لها ودونما اعتبار للظروف المجتمعية قاطبة.

وفى داخل كل مجتمع ثمة قدر من التباينات فى المنظومات القيمية الفرعية بين البيئات السكنية والفئات الاجتماعية، والشرائح الطبقية المختلفة، وبين الأجيال المتعاقبة، لكن يوجد رغم ذلك قدر أدنى من المشترك المعيارى والقيمى الإنسانى بين كل هذه جوانب والأبعاد، وهو المشترك الذى يشكل المنظومة القيمية العامة للمجتمع ككل، بصرف النظر عما يوجد من تباينات فى الظروف الاقتصادية والطبقية والعرقية والسلالية والدينية والطائفية والبيئية[٨].

فضلاً عما سبق، فعند دراسة القيم الاجتماعية لا بد من الانتباه إلى الاحتمالية الواضحة لعدم التطابق بين مكونات النسق القيمى للأفراد والجماعات وبين القواعد المعيارية للسلوك. فرغم دور منظومات وأنساق القيم الضابط لسلوك الفرد داخل الجماعة التى ينتمى إليها فإنه أحيانًا ما يخرج عنها إذا ما اقتنع ببديل آخر، وربما يؤمن الأفراد بقيم معينة ويتمسكون بها ظاهريا، ولكنهم واقعيا يمارسون سلوكيات معنية تجسد قيمًا معيارية متناقضة مع تلك التى يؤمنون بها أو يتظاهرون بالتمسك بها[٩]. إذ يمكن لسلوك الفرد أن يتأثر بالعديد من المؤثرات التى تأتى إليه عبر المجتمع، بما يجعل تغيير القيم والمعطيات الثقافية المتجذرة ممكنا إذا أمكن تكوين اهتمامات وأفكار وقناعات جديدة لدى الفرد. ولكن رغم ذلك تتفاوت استعدادات الأفراد لاستقبال فواعل التغيير تبعًا للمستوى الاجتماعى والاقتصادى، ودرجة الانفتاح على العالم، والتجارب التى يتوجه لها الفرد فى مشوار الحياة، ومدى الاقتناع بفكرة محاكمة الأفكار، والاستعداد لمناقشة جدواها على ضوء حساب التكلفة والعائد[١٠].

وإجرائيا، تتناول الدراسة الراهنة مجموعة القيم الاجتماعية ذات الصلة بالمسألة السكانية والإنجابية والتى ينعتها البعض بالقيم الإنجابية من بينها نركز تحديدا على مجموعة القيم التى تؤثر فى قناعات ومواقف وسلوكيات الأفراد تجاه المسائل المتعلقة بسن إتمام الزواج وتوقيت الإنجاب، وعدد الأطفال المفضل وقيمة الطفل الذكر، وتكوين الأسرة وحجمها، واستخدام تنظيم الأسرة وتوقيته، فضلا عن بعض قضايا الصحة الإنجابية مثل الزواج المبكر ومتابعة الحمل، والفحص قبل الزواج. **وتقارب الدراسة الحالية** منظومة القيم الاجتماعية بوصفها متغيرا مهما يتفاعل مع مجمل المتغيرات البنائية الأخرى فى توجيه المواقف وتأطير السلوكيات والتفضيلات الإنجابية الفعلية للشباب فى حياتهم

الواقعية. فالقيم قد تسوغ لهم إتيان سلوكيات إنجابية معينة، وقد تحرضهم على رفض أو النفور من ممارسات أخرى فى الإطار ذاته.

الشباب: **أبعاد وخصائص**

لم يعد تحديد مرحلة الشباب من حيث بدايتها ونهايتها عملية معرفية صعبة، إذ توفرت أنساق مختلفة على هذه المهمة، اجتهدت لتحديد المدى العمرى لهذه المرحلة من رؤى ومداخل متباينة حتى داخل كل نسق معرفى على حدة، ومن ثم عكست التحديات طبيعة هذا التخصص العلمى أو ذلك. فلدى *علماء البيولوجيا* تمتد المرحلة من (١٥ إلى ٣٠) عامًا وهى المرحلة التى فى بدايتها يكتمل النمو الفيسيولوجى للفرد وينضج جنسيًا ويغدو قادرًا على الإنجاب، كما يكتمل نموه العقلى. وفى نهايتها؛ عمر الثلاثين، يفقد الفرد تدريجيا قدراته الفسيولوجية فقدانا يصحبه نمو المهارة وتراكم الخبرات والمعارف. فيما تحدد *الرؤية السيكولوجية* المفهوم أيضًا فى المدى العمرى ذاته (١٥– ٣٠) ولكن تسم المرحلة بالتمرد والرفض والمثالية والانتقالية والعنف أحيانًا مع البحث عن الذات أو الهوية واكتمال الأنا. ورغم هذا يعتبر *علماء* الديموغرافيا أول من حاولوا تحديد مفهوم الشباب واستندت تحديداتهم وقتئذ إلى معيار العمر، فبعضهم قصرها على فترة المراهقة، أى فيمن هم دون سن العشرين، وحددها البعض الثانى بالفئة (من ١٥– ٢٤ سنة) ولكن وضعتها الأغلبية فى المدى من (١٨– ٢٩ سنة). وبالنسبة للرؤية السوسيولوجية فأغلبها، بالإضافة إلى معيار العمر، ترى أن الفرد يعد شابًا عندما يغدو مؤهلًا للاضطلاع بأدوار اجتماعية وثقافية فى سياقه الاجتماعى. أو حينما يقدر على شغل مكانة اجتماعية ما، ويؤدى أدواره المتوقعة وفقًا لمعايير التفاعل الاجتماعى؛ مع التفرقة فى طبيعة الأدوار وأنماطها عبر المراحل العمرية المختلفة؛ الإعداد ثم الاكتمال ثم الفاعلية. ويختلف لدى علماء الاجتماع تحديد المدى العمرى

لمرحلة الشباب باختلاف نمط التكوين الاجتماعى الذى ينتمى إليه الباحث، وزاوية الرؤية والمعالجة، فيما حددتها الأغلبية منهم بالمدى من سن (١٨) إلى (٣٥) عامًا[١١]. ورغم هذه التحديدات العمرية فثمة قناعة بين الجميع الآن مفادها أن الشباب، كمفهوم ومرحلة، يمثل حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجية أو نفسية أو مرحلة عمرية، فلم يعد مقبولًا الاقتصار على المعيار العمرى أو المتغير البيولوجى فقط فى تعيين طبيعة المرحلة أو بدايتها أو نهايتها، فتختلف هذه المتغيرات بتغاير المجتمعات والمراحل الاجتماعية والزمنية.

ووفقًا للرؤية السوسيولوجية يصعب الإمساك بمفهوم جامع للشباب، مع تنوع خصائصهم الاجتماعية وممارساتهم والثقافية، ومفردات وعيهم، وأنساق قيمهم. فالشباب متغايرون بالنظر إلى متغيرات لا نهائية، كالنوع والعمر والعرق أو السلالة، والطبقة والانتماء، ومستوى التعليم ومحل الإقامة، ونمط الحياة، وطبيعة المهارات والقدرات المهنية والتدريبية، والكفايات الوظيفية، وكذا سُبل التسلية وأنماط قضاء أوقات الفراغ، وطبيعة الفضاءات والشبكات الاجتماعية والسياسية التى ينتمون إليها. فالشباب، والحال هكذا، ليسوا كتلة بشرية أو وحدة ديموغرافية متجانسة Demographic unit لديها الظروف والمعطيات وأنساق القيم نفسها. فليسوا بكيان سوسيولوجى ثابت أو ساكن يحكمه معيار السن فقط كمعيار إحصائى. عندئذ يصدق طرح عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو بأن "كلمة الشباب وحدها لا تعنى شيئًا محددًا"[١٢]. ورغم وجاهة هذه القناعة يظل تحديد بنية المفهوم والإمساك بتعريف محدد لأبعاده منطويا على فوائد جمة لعل أهمها ما يتصل بالسياسات الشبابية youth policies. فمعظم هذه السياسات تحاول تعريف مفهوم الشباب عبر تحديد جمهور المستفيدين والمستهدفين من تدخلات هذه السياسات أو تلك، ورغم ذلك فالتعريف ليس

بالمهمة السهلة أو الهينة لعدم وجود إجماع دولى على ما يشير إليه المفهوم أو يتضمنه من مؤشرات محددة وقاطعة كالمرحلة العمرية. وتكشف النظرة السريعة على السياسات الشبابية فى العالم عن الكيفية التى يُعرف بها المفهوم بشكل واسع؛ فما الذى يشكل الشباب فى مجتمع ما يعتمد على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن ثم فالمرونة فى التعريف والتفسير أمر مهم وضرورى بغية التغلب على الصعوبات الكامنة فى التعريف بالنظر إلى متغير العمر أو المرحلة العمرية مثلًا، فضلاً عن استيعاب كل الفئات البينية المتضمنة بالمفهوم. ولعل الإيمان بتنوع الفئة الشبابية واتساعها وعدم تجانسها وتضمنها لجماعات فرعية عديدة يؤكد لنا أمرًا آخر مفاده أن الشباب يستلزم صياغة سياسات فرعية متعددة تتوجه إليهم جميعًا.

وإجرائيـًا، ينظر تعريف الأمم المتحدة للشباب على أنهم يشكلون المرحلة الممتدة بين (١٥– ٢٤) سنة كما تنظر إلى فئة النشء young people بوصفهم يشكلون الفئة العمرية من (١٠– ١٩) سنة الأمر الذى تسير عليه غير قليل من الدراسات والمسوح الوطنية حول الشباب فى العالم(١٣). وفى مصر يُعرف الشباب فى غالبية المسوح القومية بأنهم الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من (١٨– ٢٩) سنة وهذه الفئة تشكل ما يقرب من ربع السكان(١٤) لكن فى **الدراسة الراهنة**، ولأغراض التحليل **سيتم تعريف الشباب بأنهم الأفراد الواقعون بالفئة العمرية (١٨– ٣٩) سنة**. وذلك على ضوء الارتفاع المشهود فى سن الزواج بالنسبة للشباب والفتيات فى مصر، واستنادًا إلى التأخر الحادث فى مراحل الحياة الطبيعية الاجتماعية The protraction of life phase التى يجب أن يمر بها الشباب، وتراجع جلى فى قدراته على تحقيق الانتقال الآمن والسلس من حياة التعليم إلى العمل والاستقرار

فى ظل بناء أسرى جديد. ذلك بالتوازى مع الولوج إلى مرحلة انتظار طويلة Waithood وسكون يعجز فيها الشاب ماليًا عن تدبير نفقات الزواج أو امتلاك سكن مستقل. [١٥].

المنهج والإجراءات

يفضل بعض الباحثين الاعتماد على الأدوات الكيفية حال درس منظومات القيم الاجتماعية لتعميق فهمها جيدا. وتعد المناقشات البؤرية الجماعية من الأدوات المهمة للدراسات الكيفية التى تنجح فى الإجابة عن تساؤلات ربما يصعب الإجابة عنها عبر الاستبيانات، وأحيانا يعمق الجمع بين الكمى والكيفى الفهم ويعظم الفائدة من الدراسة[١٦]. اعتمدت الدراسة الحالية على المناقشات البؤرية الجماعية للكشف عن تأثير منظومة القيم الاجتماعية لدى الشباب على مواقفهم وتوجهاتهم وسلوكياتهم الإنجابية بشكل عام. تم عقد (٩) جلسات نقاشية توزعت بواقع (٣) جلسات فى كل محافظة من ثلاث محافظات مختارة هى: القاهرة (للتعبير عن الحضر)، وسوهاج (للتعبير عن ريف الوجه القبلى)، والشرقية (للتعبير عن ريف الوجه البحرى) اختيرت استنادًا إلى مبررات منها أن القاهرة هى عاصمة الجمهورية، وبها أكبر كثافة سكانية، وبالتالى ستعبر عن خصائص مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية. فيما تنتمى محافظة سوهاج إلى جنوب الصعيد، وتقع فى منتصف إقليم الصعيد ذاته بين الشمال والجنوب. أما الشرقية فهى أكبر محافظة ريفية فى مصر، وأكبر محافظات الوجه البحرى من حيث عدد السكان، كما تتوسط منطقة الدلتا. روعى عند اختيار المجموعات أن تعبر عن المتغيرات الديموغرافية الأساسية، كالتباين العمرى داخل الشريحة الشبابية والنوع والحالة الزواجية والحالة التعليمية والبيئة السكنية، ما كان يتيح المقارنة بين القيم والمواقف والتوجهات حيال القضايا محل الاهتمام. وسوف يراعى تحليل نتائج المناقشات ما يوجد من تباينات فى

البيئات المعيشية الثلاث (حضر – ريف قبلى – ريف بحرى) فضلًا عن المتغيرات الخلفية الأخرى ذات الصلة. ونعرض فيما يلى لأهم نتائج الدراسة.

أولا: القيم المحركة للرغبات الإنجابية

تعتبر دراسة التفضيلات أو النوايا الإنجابية فى مجتمع ما ذات أهمية خاصة إذ يترتب عليها تقدير كل من الحاجات غير الملباة لتنظيم الأسرة والتنبؤ باتجاهات الإنجاب فى المستقبل[١٧]. ونرصد فيما يلى بعض القيم الحاكمة للتفضيلات والنوايا الإنجابية لدى مجموعات النقاش المختلفة.

١- تفضيل الذكور بين بعض الشباب المتعلم: الاستمرار والمبررات

كشفت النتائج إجماع الشباب فى مجتمع الصعيد، باختلاف خصالهم الديموغرافية والطبقية والمستوى الاقتصادى، على القيمة الاجتماعية والثقافية المرتفعة للذكر. فالشباب بمجموعات النقاش بالصعيد أجمعوا على أن التعليم لم يؤد إلى تغيير منظومات القيم التاريخية والراسخة التى تزكى حرص المجتمع الصعيدى على الاستمرار فى تمجيد الذكور. وتنوعت تبريراتهم لهذا الموقف. من هذا مثلا أن تعليم الأب أو الأم ليس له دور أو فاعلية فى تفكيك أو زحزحة عاداتهم بشأن تفضيل إنجاب الذكور، وما زالت القيم التاريخية المتوارثة، والعصبية، والأفكار الجامدة حاضرة بقوة فى استمرار تمسك الأسر الشابة ليس فقط بوجود الذكور، بل وبكثرة عددية بين أعضائها، فالصراع بين التعليم والقيم المتوارثة يظل محسومًا لصالح الموروثات المتجذرة فى نفوس الأفراد بالصعيد *(التعليم ملوش دخل، العادات والتقاليد هى اللى بتحكم هذا الموضوع)* *(الذكر ليه منزله، الكل غنى وفقير، متعلم وجاهل عايز الولد)* (نحن لا نشعر بالراحة إلا بعد إنجاب ذكر واحد على الأقل).

كما لم تختلف كثيرًا تبريرات الشباب المشاركين فى مجموعات القاهرة والوجه البحرى عما طرحه شباب الصعيد بشأن مبررات استمرار تمسك بعض

الأسر الشابة المتعلمة بالقيم المحبذة لإنجاب الذكور، فمازالت المعطيات الثقافية التليدة والموروث الشعبى والعادات المتأصلة فى النفوس والأدمغة تحكم فى النهاية أفعال وتفضيلات الإنجاب لدى بعض الأفراد، متعلمون وغير متعلمين، متزوجون ومقبلون على الزواج، فالجميع يرغب ويخطط لإنجاب الذكر. وفى هذا الإطار ألقت الشابات المشاركات بمجموعات القاهرة تحديدا، اللوم على المجتمع فى استمرار تدعيم هذه القيم، فالصورة الذهنية السلبية التى يرسمها المجتمع عن الأسرة التى ليس لديها أبناء ذكور، تقف ولو جزئيًا وراء استمرار القيم المحبذة لإنجاب الذكر (*قدام الناس الراجل اللى مالوش طفل ذكر محل شفقة ومعيبة، ويخاف يتقال عليه واقف بطوله فى الحياة،عشان كده رغم تعليمه وثقافته ومهنته ومكانته بيحث عن إنجاب الذكر حتى لو طلق مراته أو أتجوز عليها ... رغم يقينه بأنه السبب فى نوع الطفل*).

٢ – العدد المفضل إنجابه من الأبناء: ضمان التفوق العددى للذكور

شهدت فترتا الثمانينيات والتسعينيات جهودًا كبيرة فى مجال تنظيم الأسرة ورفع الوعى بالمشكلة السكانية ما أدى إلى انحسار عدد الأطفال لكل أسرة إلى (٣,١)، ثم توقف هذا الانحسار طبقًا لنتائج بحوث متابعة المؤشرات السكانية. ولازالت الثقافة السائدة فى عمومها ثقافة الأطفال الثلاثة فما فوق. ولازال الاقتناع بأسرة أصغر حجمًا ضعيفًا. إذ يرغب الوالدان فى استمرار الإنجاب حتى إنجاب طفل ذكر. يحدث ذلك فى الريف والحضر، وإن حدوثه فى الريف بصورة أكبر[١٨]. هذا الموقف أيدته إلى حد كبير معطيات الدراسة الراهنة. فعند سؤال الشباب عن العدد الأمثل أو الأنسب الذى يجب أن تنجبه الأسرة على مدار حياتها، تفاوتت الأعداد التى ذكروها وفقًا للخصائص الديموغرافية لكل مجموعة من المتناقشين. ولكن كان المستوى التعليمى والبيئة السكنية (حضر، ريف قبلى، وريف بحرى) المتغيرين الأكثر تأثيرًا فى استجابات المشاركين.

فمن بين مجموعات النقاش بالقاهرة والشرقية، شبابا وشابات، من ذوى التعليم العالى كان الموقف واضحا بأن العدد يجب ألا يزيد على طفلين فقط بصرف النظر عن النوع، فالنوع هنا ليس له محل من الإعراب فالبنت الآن وفى كثير من مواقف الحياة نجدها تتميز عن الولد الذكر. **هذا فى حين لم تتضح اختلافات جلية فى التفضيلات الإنجابية لدى الشباب الأمى وذوى التعليم المتوسط الذكور والإناث،** بشأن العدد الأمثل من الأبناء حيث تراوح العدد لديهم بين (٣ – ٤) أبناء، ثلاثة ذكور وأنثى، أو ذكرين وأنثيين. **أما فى ريف الوجه القبلى فالموقف مختلف بعض الشىء، فمن بين الشاب الذكور ذوى التعليم الجامعى تراوح العدد المفضل إنجابه بين (٢ – ٣) أبناء:** طفل واحد من كل نوع، أو اثنين ذكور وأنثى واحدة "*لكن مايزيش عدد البنات عن الذكور*". هذا فى حين فضلت **الجامعيات** منهن إنجاب (٣ – ٤) أبناء: ثلاثة ذكور وأنثى. أما **ذوو التعليم المتوسط وما دونه؛ ذكورا وإناثا** فقد أجمعوا على أن العدد الأمثل هو (٤ – ٥) أبناء: إما ثلاثة ذكور وأنثى، أو أربعة ذكور وأنثى. المهم أيضا ألا يفوق عدد الإناث عدد الذكور بالأسرة. ومن ثم يلاحظ تفضيل الشباب بمجموعات الصعيد باختلاف مستوى التعليم والحالة الزواجية إنجاب عدد من الذكور أكبر من الإناث.

والجدير بالإشارة هنا تنوع المبررات التى ساقتها كل مجموعة نقاش لتبرير العدد الذى فضلته، فالشباب ذوو التعليم المتوسط وكذا الأميون؛ ذكورا وإناثا، برروا العدد الذى فضلوه بأن الأولاد عزوة وسند للأسرة، يساعدونها حالما يلتحقون بسوق العمل، كما أن الإناث حتى وإن لم ينزلن إلى سوق العمل، يساعدن الأمهات فى أعمال المنزل. أما ذوو مستوى التعليم المرتفع فبرروا اختيارهم بأنه يمكّن من القيام على رعاية الأبناء وتربيتهم جيدًا فى إطار الظروف الضاغطة والمأزومة التى تعايشها الأسرة المصرية الآن.

٣ – تفضيل الذكور على الإناث: قيمة مازالت راسخة

يزخر التراث الشعبى بما يعلى من قيمة الذكر على الأنثى، ما يهيئ لاحقا أمام الذكور كثيرًا من الفرص والاختيارات الحياتية التى ربما لا تتاح للإناث، فيما يحرمن ومنذ الميلاد من فرص النمو السليم صحيًا ونفسيًا ووجدانيا فى أحايين كثيرة. ومن الأفكار المتوارثة وغير المدققة علميا أن الزوجة هى من تتحكم فى نوع الجنين إما ذكرا وإما أنثى، رغم ما أثبته العلم من مسئولية الزوج عن ذلك. ويرتبط هذا الأمر بما سبق طرحه من استمرار القيم التى تفضل الذكور على الإناث منذ الميلاد لتستمر معهما طوال مراحل الحياة.

فيما يتعلق بدراستنا الراهنة شدد الشباب الجامعى بمجموعات ريف الشرقية على رفضهم مبدأ تفضيل إنجاب الذكور دون الإناث، واستمروا فى تأكيدهم على عدم وجود فرق بين الإناث والذكور، بل أكد بعضهم مرة أخرى على تفضيل الإناث، لتفوقهن الدراسى وحسن معاملتهن للأهل سواء قبل الزواج أو بعده، فضلا عن طاعة الأبوين. ورغم هذا الموقف الواضح فإن هؤلاء الشباب قد أقروا باستمرار بعض الأسر الريفية سيما بين الشرائح الطبقية الدنيا والأميين فى تفضيل الذكور على الإناث. أما الشباب متوسطو التعليم والأميون فأغلبهم يفضل إنجاب الذكور على الإناث وإن بدت استجاباتهم على استحياء بين مجموعات النقاش. وبالنسبة **للشباب من محافظة القاهرة** فقد أفادوا – باختلاف خصائصهم الديموغرافية – على عدم التفرقة بين الجنسين، يتساويان فى المكانة والمنزلة والرغبة فى إنجابهم، بل أكد بعضهم مرة أخرى أفضلية الإناث على الذكور لتفوقهن التعليمى، ومعايير الطاعة، وهدوء الطباع وحميمية العلاقة مع الأبوين، والالتجاء إليهن وقت الأزمات..الخ *(البنات دلوقتى أحسن من الولاد، ونقدر نسيطر عليهم لكن الولاد قاسية وما بيساعدوش أهاليهم، أول*

ما يشم نفسه ويقبض قرش يدور على مصلحته ولبسه وجوازه، البنت حنينة وطوع ومنكِسرة).

أما فى ريف الوجه القبلى فالنسبة الأكبر من المتناقشين ذوى التعليم العالى – سواء خريجين أم طلابا بكليات الطب والتربية والهندسة والصيدلة والعلوم والتجارة والتمريض...الخ – لم ينكروا صراحة استمرار تمسكهم بالأهمية الاجتماعية والثقافية للولد فى الأسرة، لأن الذكر يمثل لوالديه سندا وعزوة ومصدرا للهيبة والمكانة وبسط النفوذ والاحترام بين العائلات. وعلى صعيد الأميين والمتعلمين تعليمًا متوسطًا ومن فى حكمهم فلم يختلف الأمر كثيرا من حيث التمسك الشديد بوجود ذكر أو ذكرين على الأقل بكل أسرة، بمبرر أن إنجاب الذكر فى البيئة الصعيدية أمر لا يحتمل التأجيل أو الإرجاء فحالما يتأخر مجىء الذكر يشرع الزوجان فى التنقيب عن الأسباب وإذا استمر إنجاب البنات تنتهى المسألة بزواج الرجل مرة أخرى "*فمن لا ينجب الذكر يظل محل شفقة وعطف بين الناس وينظر إليه بين أفراد القرية بشىء من الشفقة والتعاطف والمواساة "على حد تعبير بعض الشباب.*

٤ – استمرار الإنجاب لحين مجىء الذكر: **هل يكمل الوظيفة الإنجابية لبعض النساء؟**

لا تشعر بعض النساء سيما بالبيئات الريفية باكتمال وظيفتهن الإنجابية ما لم تنجب ذكرا، ولذا فأحيانا ما تستمر بعض النساء فى الإنجاب لحين إنجاب ذكر واحد على الأقل، وإذ لم تنجبه، يبدأ الزوج رحلة البحث عن زوجة ثانية.

وقد كشفت المجموعات النقاشية رفض **الشباب المتعلم بريف الوجه البحرى**، لهذا التوجه القيمى والسلوكى، وبرروا رفضهم بأن الزوج هو الأساس فى تحديد نوع الجنين، فالزوجة مجنى عليها وليس لها ذنب فى ذلك، ولكنها تتحمل فى النهاية مسئولية نوع المولود. لكن ظهر بين الأميين من هؤلاء

الشباب التمسك بوجوب إنجاب ابن ذكر بين أبناء الأسرة. وعلى المنوال **نفسه فى محافظة القاهرة** أشار الشباب ذوو التعليم المنخفض والأميون إلى أهمية وجود "الذكر" للحماية والرعاية والسند والهيبة...الخ، فيما رفض المتعلمون تعليما عاليا هذا السلوك شكلًا ومضمونًا، وعددوا نماذج كثيرة لفتيات حققن نجاحات باهرة فى فضاءات التعليم والعمل وأصبحن سندًا حقيقيًا ودعمًا فعليًا لأسرهن. **وفى ريف الوجه القبلى** هناك إجماع مبدئى بين الشباب باختلاف خصالهم الديموغرافية والتعليمية على انتشار هذا السلوك الإنجابى بدرجة كبيرة بين الأسر الصعيدية المتباينة فى مستواها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بسبب سطوة العادات والتقاليد المحركة لهذا الموقف. لكن هناك عددًا محدودًا من الشابات المتعلمات تعليما عاليا رفضن بشدة هذه السلوكيات. ولوحظ تركيزهن على سرد تبريرات ثقافية تجبر المرأة الصعيدية على استمرار الإنجاب لحين ميلاد الذكر، منها التعرض لضغط الأزواج والحموات حتى تنجب ذكرا أو اثنين وإلا فمصيرهن الطلاق أو الزواج بأخرى. وانتشار الغيرة والمعايرة بين الزوجات والسلايف والأقارب بسبب العجز عن إنجاب الذكر. والتدنى الشديد فى مكانة المرأة غير الولود – فى تصورهن من لا تنجب إلا الإناث – لدرجة أن هذه السيدة ينظر إليها فى إطار الثقافة المهيمنة على أنه مغضوب عليها من الله *(ربنا غضبان عليها وخلفتها كلها بنات)*.

٥ – الأسرة صغيرة العدد بين الوعى بالمفهوم ورفض المضمون

انتهت الدراسات الوطنية إلى استمرار ابتعاد الأسرة المصرية عن الإيمان بقيمة الأسرة الصغيرة المكونة من طفلين.ويشير تحليل بيانات المواليد حسب رتبة المولود إلى أن (٥٦٪) فقط من المواليد الذين يولدون سنويًا هم طفل أول وثان، وباقى المواليد والبالغ عددهم (٨٥٠) ألف مولود هم مواليد الرتبة الثالثة فأكثر، وهذا يدعم استمرار عدم اقتناع الأسرة بثقافة الطفلين[١٩]. وإذا كانت

الأسر الحضرية تميل إلى حجم الأسرة الأقل والأصغر عددا، تميل الأسر الريفية عموما وبالوجه القبلى خاصة إلى إنجاب عدد كبير من الأطفال دونما الوعى بالإمكانات المتاحة لتسديد احتياجاتهم من عدمه. وثمة علاقة طردية بين مستوى تعليم الأم والرغبة فى تحديد الإنجاب، فيما توجد ذات العلاقة بين التعليم والعمل من جانب والإقبال على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من جانب آخر، كما توجد علاقة بين التعليم والعمل، وبين الإقبال على استخدام تنظيم الأسرة، ومعرفة أماكن تقديم الخدمة، وكيف الخدمة وكمها، والوعى بأهمية الطفل، والقدرة المالية على تلبية احتياجاته بصورة متكاملة(٢٠).

وعلى صعيد نتائج الدراسة الراهنة فقد أفرزت المناقشات الجماعية **إقرار كل الشباب بمجموعات محافظة القاهرة وريف محافظة الوجه البحرى** بتفضيل الأسرة صغيرة العدد. لكن حال تحديد مضمون أو ماهية هذا العدد الصغير اختلفت مجموعات القاهرة عن مجموعات ريف الشرقية. إذ رأت الأولى أن الأسرة صغيرة العدد هى ما لا تزيد بحال من الأحوال على طفلين فقط، مع تشديدهم على وجوب الاكتفاء بهذا العدد دون زيادة. أما مجموعات ريف الشرقية فيدور العدد لديهم بين (٢: ٣) أطفال. وتركزت مبررات تفضيل الأسرة صغيرة العدد لدى هؤلاء الشباب بالمحافظتين فى أن هذا العدد يمكِّن الأسرة من القيام على رعاية الأبناء وتربيتهم جيدا كما يحفظ صحة الأم والطفل معا. فضلا عن أنه فى ظل ضعف الإمكانات الاقتصادية لمعظم الأسر المصرية الآن يبقى هذا العدد ضروريا وحتميا ويدخل فى باب الإجبار وليس الاختيار، فليس ثمة اختيار أو مفاضلة فى العدد بالنظر إلى الأوضاع الضاغطة التى تعايشها الأسرة المصرية. **لكن كان لشباب الريف بالوجه القبلى رأى آخر حينما رفضوا مبدأ الأسرة صغيرة العدد ذات الطفلين فقط**، وشددوا على أنها لا تحظى بتأييد المجتمع الصعيدى، فإلى جانب إشارتهم إلى أن بعضًا من الأسر

الصعيدية ربما لا تعرف هذه الفكرة، وإن سمعت فلن تأخذ بها بحجة أنه لا أحد يحب أن يكون لديه عدد صغير من الأبناء، ولا أحد سيقبل بفكرة تتعارض مع ما جُبل عليه وترسخ فى ثقافته. كما هناك من برر الرفض بأن فكرة الأسرة الصغيرة تمثل تدخلا سافرا من الدولة فى صميم الحياة الذاتية للأسرة ما يعد أمرا غير مقبول من بعض هؤلاء الشباب.

ثانيا: قيم وموروثات ثقافية معززة لكثرة الإنجاب

١- سرعة الإنجاب عقب الزواج مؤشر دال على الخصوبة

مازالت الثقافة تضغط على الزوجين من أجل سرعة الإنجاب فور الزواج ودون تهيئة لمفاهيم الصحة الإنجابية والوالدية المسئولة، ولا الاستعداد النفسى والجسدى لإنجاب طفل سليم. ومازالت بعض الموروثات تروج للقدرية والتواكل وعدم التخطيط والبركة. وتعبر النتائج المتاحة من المناقشات الجماعية عن استمرار القيم المحفزة للإنجاب المبكر بين الشباب المصرى والريفى خاصة.إذ يعتقد كثير من الأفراد – سيما بالمناطق الريفية – أن سرعة الإنجاب فور إتمام الزواج دليل قوى على الذكورة أو الفحولة بالنسبة للشاب، والأنوثة أو الخصوبة بالنسبة للفتاة، وحالما يتأخر الإنجاب يظهر القلق وتبرز الشكوك حول قدرة الزوجين على الإنجاب مستقبلا، ووقتئذ تثار التساؤلات حول احتمالية معاناة أحد الزوجين أمراضًا تعطل الإنجاب وتستوجب العلاج. هل يرى الشباب المصرى استمرار هذه القيم الثقافية؟ وما طبيعة مواقفهم منها سلبًا أو إيجابًا؟

هنا انقسم **الشباب بمجموعات القاهرة** حيال هذه القضية إلى فريقين، وكان متغير مستوى تعليمهم حاكمًا وفاعلاً فى تزكية كل موقف. فالشباب الأمى وذوو التعليم المتوسط أيدوا هذا التوجه القيمى بمنطق أنه يجب على الزوجين أن يثبتا قدرتهما معا على الإنجاب فور الزواج ليبعثا الطمأنينة فى نفوس الأسرة والأقارب، ومحاصرة الشائعات التى ستؤدى حتما إلى بروز

الخلافات العائلية والقيل والقال سيما بين الحموات. من هنا فلا يجب الانتظار بعد الزواج ليحدث الحمل. لكن فى المقابل أكد الشباب ذوو التعليم العالى على عدم وجود أى مبرر للتعجل بسرعة الإنجاب، فللزوجين كل الحق فى الاستقلال بقرارهما فى بدء الحمل من عدمه، فقد ينتظرا بين عام إلى عام ونصف أو عامين ليستمتعا بحياتهما ويستعدا للإنجاب وتحمل مسئولية المولود القادم. ومن الوارد فى ضوء الضغوط الحياتية والتوترات النفسية التى يتعرض لها الشباب ذكورا وإناثا بشكل شبه يومى فى فضاءات العمل والتعليم والمنزل والحياة أن يتأخر الحمل دونما وجود علل مرضية بالضرورة.

وفى **مجموعات الشباب بريف الوجهين القبلى والبحرى يختلف الأمر بعض الشىء حيث لم تظهر أى فاعلية لمتغير التعليم فى تزكية اختلافات فى المواقف القيمية للشباب، فلم يكن هناك موقف عقلانى واضح مثلا لذوى التعليم العالى يشبه نظرائهم بمحافظة القاهرة.** لكن اتفق كل الشباب فى ريف بحرى وقبلى على اختلاف مستويات تعليمهم وبشكل جلى على ضرورة الإنجاب فور الزواج مباشرة دون انتظار، وردوا هذا الموقف لمبررات عديدة، كرغبة العائلة فى الاطمئنان على الزوجين ومدى قدرتهما على الإنجاب دون مشكلات؛ فأهل الزوجين بشكل خاص يترقبون بحرص وقلق سرعة الحمل للاطمئنان على ذويهما، وكذا رغبة الزوجين القوية فى أن يطمئن كل منهما على نفسه. والأهم من هذا ما أشار إليه الشباب من أن سرعة الحمل فور الزواج تمنح الزوجين ما يمكن نعته بـ *(شهادة الصلاحية)*، والخلو من العيب أمام المحيطين والأقارب. *(الشباب هنا بيتفاخر بسرعة الإنجاب بعد الزواج على طول، لأنه بيقول أنا قوى جنسيًا)* فهذه القيمة ما فتئت تمثل مصدرا للتفاخر والتباهى بين الشباب – الأزواج الذكور– أمام قرنائهم فى القرية *(الشباب فى القرية قبل الزواج بيسألوا عن العائلات اللى نساءها مشهورة*

بالخصوبة حتى يتزوجوا منهن عشان يضمنوا سرعة الحمل). ناهيك عما تتعرض له الزوجة منذ اللحظة الأولى للزواج من ضغوط شديدة من الحماة لتزف إليها خبر وقوع الحمل؛ فالحماة تبدأ فى حساب عدد الأيام والأشهر لزوجة ابنها حتى تحمل الزوجة، ويعتبر تأخر الحمل من أول مصادر الشقاق بين الحماة وزوجة الابن.

٢- زواج الفتيات مبكرا

لم تبرز اختلافات فى مواقف الشباب بمجموعات النقاش فى **محافظة القاهرة** من حيث الرفض الواضح لزواج الفتيات مبكرا. وهنا لم يكن متغير التعليم فارقًا أو مؤثرا فى تزكية مواقف قيمية بعينها، فالكل رافض للسلوك ومستهجن له، يتساوى فى ذلك الشباب ذوو التعليم الجامعى وغير المتعلمين الذين رفضوا تمامًا الزواج المبكر للفتيات واعتبروا هذا السلوك إجراميًا ويجب أن تغلظ العقوبة على من يزوج بناته مبكرًا قبل السن القانونى الذى حددته الدولة، لكونه يحرم الفتاة حقوقها البيلوجية والنفسية والوجدانية، فضلا عن حقوقها الاجتماعية الاقتصادية الأخرى. **أما فى ريف الوجه البحرى** ففى الوقت الذى رفض فيه الشباب المتعلم هذا السلوك بشكل واضح وكان لسان حالهم يقول إن *"السترة للبنت مش بعمر جوازها، السترة ليها بتعليمها ووظيفتها ودخلها"*، فقد صاغ المشاركون الذين نالوا حظًا محدودًا من التعليم والأميون شروطا لزواج الفتيات مبكرًا، منها الفشل فى الدراسة، وأن تسمح حالتها الجسمية والبدنية بالزواج "*جسمها فاير ومساعدها*"، وفق التعبير الدقيق لبعض الشباب، وأن يتقدم الشاب الملائم لها فضلًا عن انتماء الفتاة لأسرة فقيرة تريد سترة بناتها ونقل مسئوليتها الاقتصادية إلى شخص آخر. **لكن الشباب فى ريف الوجه القبلى**، متعلمون وغير متعلمين ذكورًا وإناثًا، أكدوا جميعا أن الزواج المبكر يمثل القاعدة العامة التى تأخذ بها أغلب الأسر الفقيرة والأقل حظًا من التعليم فى البيئة الصعيدية

وهؤلاء يمثلون الغالبية من الأسر التى ترى فى الأنثى، غير المتعلمة بوجه خاص، عبئًا اقتصاديًا يجب التحلل منه بمجرد بلوغها لسن ١٤ سنة. وذلك بدعوى السترة والعفة والفرح بالذرية المبكرة...الخ من تلك القيم الإنجابية التليدة. وكان لسان حال هؤلاء الشباب يقول"*جوز البنت صُغيرة. تفضل صُغيرة" "البنات عندنا بتكبر بسرعة عن مصر وما ينفعش البنت تقعد بعد ١٤ سنة، وممكن لو قعدت تعمل مشاكل*".

٣- كثرة الأولاد عزوة وسند ومصدر للرزق

جاءت مواقف الشباب فى ريف سوهاج مؤيدة وداعمة لتوجههم العام والواضح من مجموعة القيم المتعلقة بالإنجاب عموما وإنجاب الذكور بوجه خاص، وعلو قيمة الذكر والذكورة بالمجتمع الصعيدى، حيث أكدت استجاباتهم بالمناقشات على استمرار هيمنة الموروث الثقافي الذى يحبذ كثرة إنجاب الذكور خاصة. فكثرة الأبناء مؤشر على الخير وتعتمد الأسر الفقيرة على أولادها فى الزراعة بسبب ارتفاع أجر العمالة الزراعية بالريف، فضلًا عن كون الذكور أهم روافد تغذية العصبية القبلية وبسط الهيمنة والنفوذ بين العائلات. وكان لسان حال هؤلاء الشباب يقول *إنه (كل ما كبرت أعداد الرجالة كل ما كان لينا هيبة وسطوة ومكانة...النفوذ عندنا يعتمد على أمرين: المال، وعدد أفراد العيلة، لذلك العائلات اللى عددها صغير بتحاول تكبر عدد الرجالة فيها بإنجاب عدد كبير من الذكور*). فيما كان **لشباب القاهرة والشرقية** سيما المتعلمين منهم موقف آخر عندما أفادوا بأن القيم الاجتماعية التى كنت تربط إنجاب الذكور بالعزوة والسند والوفرة والأمان لم تعد قائمة الآن إلا بشكل محدود وبين الشرائح الفقيرة وغير المتعلمين.، فـ*"السند مش بالعدد"و"كتر العيال بقى نكبة"*. فهذه قيم تراجعت وانحسرت سطوتها أمام المعطيات الاقتصادية الحالية التى أجبرت الأسر على خفض عدد أبنائها.

٤- كثرة الأولاد تربط الزوج بزوجته وعدم تطليقها

لم يؤيد الشباب بمجموعات النقاش **بالقاهرة وريف الشرقية** هذا السلوك فليست كثرة الأبناء هى ما تربط الزوج بزوجته وتجبره على عدم هجرها أو تركها والبقاء فى المنزل. بل ربما يحدث عكس ذلك عندما يزيد عدد الأبناء وبالتالى تتزايد المسئوليات والضغوط. فكم من أزواج هجروا أسرهم وزوجاتهم بسبب كثرة عدد الأبناء وعجزهم عن القيام على شئون الأسرة وتلبية الاحتياجات المعيشية الضرورية للأبناء.

أما فى مجموعات الصعيد وإن توافق الشباب جميعا؛ على تباين خصالهم التعليمية والزواجية، على هيمنة قاعدة أساسية مفادها تفضيل رجال ونساء الصعيد لكثرة الذكور بوجه خاص، وأن على السيدات فى كل الأحوال أن ينجبن عددًا كبيرًا من الأبناء، *"اربطيه من رجليه عشان ميطرش منك ويعشش بعيد"*، لكنهم اختلفوا حول جدوى هذا العدد الكبير من الأبناء وتأثيره فى "ربط الزوج بزوجته". فمنهم من أقر باستمرار هذا السلوك وهم الغالبية، ومنهم من أشار إلى انحساره لأن القاعدة لديهم هى زيادة الأولاد بشكل عام. وحتى لو زاد عدد الأبناء وكانوا جميعا بنات فسيتزوج الرجل بأخرى سعيا لإنجاب الذكر.

٥- تعليم المرأة وعملها هل يقللان فرصها فى الزواج ويؤخره؟

المتفق عليه فى هذا السياق أنه مع تقدم الفتاة فى مسارها التعليم، وتنامى تحصيلها العلمى وترقيها فى السلم المهنى والوظيفى تتنامى طموحاتها الاجتماعية ومن ثم يتأجل مشروع الزواج لديها، أو تزيد احتمالية تراجع فرصها فى الزواج بعد ذلك. **وعلى صعيد نتائج الدراسة** شكل متغير التعليم العنصر الأكثر حضورا فى حسم مواقف الشباب تجاه هذه القضية، فالمتعلمون تعليمًا متوسطًا أو عاليًا تجلت لهم مواقف حاسمة بشأن الدور الإيجابى للتعليم والعمل

فى تهيئة فرص الزواج المناسب للفتاة. فيما أشار الأميون والأقل حظًا من التعليم إلى تأخير التعليم والعمل لفرص زواج الفتاة، حيث لا يرغب كثير من الشباب فى الارتباط بفتاة تتعلم وتعمل، كما لا ينتظر كثير من الريفيين الفتاة حتى تنهى مسارها التعليمى. من هنا أكد كل الشباب المتعلم تعليما متوسطا وعاليا **فى كل مجموعات القاهرة وريف الشرقية وفى ريف الوجه القبلى** ودون استثناء على أن التعليم والعمل يزيدان فرص الزواج بالنسبة للفتاة، فالتعليم يمثل قيمة اجتماعية واقتصادية مضافة إلى الفتاة عندما يقبل الشباب على التقدم إليها، إذ يوسعان مداركها ويرتقيان بمستواها الثقافى والاجتماعى، ويساعدان فى اندماجها مع المجتمع المحيط ما يوسع فرصها فى الحصول على زيجة ناجحة ومتكافئة *(البنت المتعلمة واللى بتعمل فى وظيفة حكومية أول بنت بتتخطب فى القرية أكثر من اللى مابتشتغلش" "اللى بتتعلم وبتشتغل بتكون عليها العين لأنها هتساعد فى مصاريف البيت"*. وهناك شباب عند الزواج يبحثون عن الفتيات المتعلمات والعاملات اللاتى حققن نجاحًا وتميزن فى مجالى التعليم والعمل لكونهم يضمنون أن تكون زوجاتهم متعلمات ولديهن قدر مناسب من الثقافة والوعى. كما تشكل مصدرًا إضافيًا للدخل الأسرى. *(فيه شباب الشرط الأساسى لها أن البنت تكون بتشتغل عشان تساعده"*. ولذلك هناك أسر تصر على استكمال البنت لتعليمها وحتى إذا تمت الخطبة أو عقد القران تشترط تأجيل الزواج لحين استكمال التعليم، وقد تمتد الشروط ليسمح لها الزوج بالعمل بعد الزواج.

هذا فيما تظل مواقف **شريحة الشباب الأمى فى ريف الوجه القبلى** مؤكدة أن التعليم يقلل فرص زواج الفتاة. فالمتعلمة تبحث عن وظيفة بعد التعليم لتساعد أهلها ونفسها فى تكاليف زواجها، ما يجعل الشباب فى القرية يحجم عن الإقبال عليها، لكونه لا يرغب أن يرى أحد من الناس زوجته، ولا أن

يتفاعل معها وهو لا يفضل الاختلاط فى العمل ولا فى وسائل المواصلات " *كتير من الرجاله هنا يفضلوا الزواج من فتاة لا تعمل لأنهم لا يحبون أن يعرف أحد زوجاتهم ولا يشوفهم فى أماكن عامة، لذلك من الممكن تكون المرأة بتشتغل قبل الزواج وزوجها يقعدها من العمل بعد ما تتجوز*".

٦ – الوظيفة الإنجابية للمرأة كمحدد لمكانتها الاجتماعية

فى بعض البيئات الريفية تقف القدرات الإنجابية للنساء كأحد أهم محددات مكانتهن الاجتماعية والعائلية، كما تمثل قدرتهن على إنجاب الذكور بوجه خاص مكونًا ومحددًا فارقًا فى شغل هذه المكانة، بل يصل الأمر أحيانًا فى بعض السياقات الريفية بأن ترتهن الوظيفة الاجتماعية للأنثى على إنجاب الأبناء، وينظر المجتمع المحلى إلى المرأة غير المنجبة على أنها مثل "الأرض البور" التى تتدنى مكانتها بين أبناء هذا المجتمع المحلى، فيما تستمر النظرة السلبية إلى النساء اللائى لا ينجبن إلا الإناث فقط. **وعلى صعيد نتائج دراستنا الراهنة فقد أجمع كل الشباب فى مجموعات النقاش بالقاهرة وريف الوجه البحرى، ومجموعة الشباب المتعلمين تعليما عاليا ومتوسطا بريف الوجه القبلى** على رفضهم التام لاختزال أدوار المرأة فى الدور الإنجابى فقط، فالمرأة أضحت الآن شريكًا متساويًا ومكافئًا للرجل فى الأدوار وفى تحمل المسئوليات داخل المنزل وخارجه، وكثير من النساء على قدر عال من التعليم والوعى والثقافة حتى وإن كن لا يعملن خارج المنزل، لكن ينهضن بمسئوليات رعاية الأولاد، إضافة إلى العمل أحيانا خارج المنزل، وهى بذلك تتحمل أعباء تزيد عما يتحمله الرجل الذى غالبًا ما يرفض تقديم المساعدة لها فى الأعباء المنزلية. ورغم هذا الاجماع بين أغلب هؤلاء الشباب لكنهم اتفقوا على الجانب الآخر فى أن بعض هذه الأفكار مازالت منتشرة فى بعض البيئات المعيشية، فكثير من الرجال قد لا يأخذون رأى أو مشورة الزوجات فى الأمور والقرارات

المصيرية التى تخص الأسرة *" لسه فيه الرجالة بيعتبروا أخذ رأى المرأة معيبة.. حتى لو فيه رجاله بتشرك الزوجات فى موضوعات مهمة ده مش قدام الناس لأن بيعتبروه عيب كبير"*. **وفيما يتعلق بانخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة التى تنجب الإناث** فقط لم ينكر الشباب بمجموعات الصعيد استمرار هذه القيم، *"الراجل بيدور على الست اللى بتجيب له الرجالة"*. وأكدوا أن مجتمع الصعيد لا يرحب كثيرا بإنجاب الإناث وينحاز بشدة لإنجاب الذكور وبعدد كبير، فهذه من القيم والعادات الاجتماعية المتأصلة والمتجذرة فى ريف الصعيد. ويقترب منهم أيضا الشباب الأمى من ريف محافظة الشرقية، حيث أيدوا هذا التوجه القيمى، فالمرأة المنجبة للذكور تحظى بمكانة عالية وتقدير من أسرتها ومن المجتمع المحيط *"بتكون غالية عند جوزها"*. فيما رفض أغلب الشباب وخاصة ذوى التعليم العالى والمتوسط بمجموعات القاهرة وريف الشرقية هذه القيم، مؤكدين أن الأمر الآن مستقر على مسئولية الرجل عن نوع الجنين، وبالتالى فلا تلام المرأة على شىء *"بيقولوا الست خلفت بنت، فتحوا إيدها لقوا مكتوب فيها "أنا صورت وخلقت وأنت بذرت تقدر تغير فى خلقى"*.

ثالثاً: الموقف من بعض قضايا الصحة الإنجابية

نركز على قضيتين أساسيتين فقط كمثال وهما الموقف من العمر الأنسب للزواج، وعملية متابعة الحمل والتوليد.

١- العمر الأنسب للزواج وبدء الإنجاب

رغم الاقتناع بأن ثمة فجوة واضحة بين العمر الفعلى الذى تتزوج عنده الفتيات سيما فى الريف والعمر المفضل الذى يقتنع به الشباب، فإن السؤال هنا عن العمر الأنسب لزواج الفتى والفتاة. وفى هذا السياق أفاد الشباب فى مجموعات النقاش **بالقاهرة وريف الوجه البحرى بأن العمر الأنسب لزواج للفتاة** يتراوح بين (٢٥ – ٣٠) سنة والفتى بين (٣٠ – ٣٥) ليكتمل نضجهما الفسيولوجى

والنفسى والانفعالى والاجتماعى ويكملا مسارهما التعليمى مع محاولة الحصول على عمل أو وظيفة، وأن يحسن كلاهما اختيار الشريك المناسب ويدركا المعنى السليم لتكوين أسرة جديدة. أما الشباب المشاركون **من ريف الوجه القبلى** فحددوا العمر الأنسب لزواج الفتى بين (٢٠ – ٢٥) سنة و**الفتيات** بين (١٨– ٢٢) سنة على الأكثر لذات المبررات السابق الإشارة إليها.– مع الوعى بأن هذا المدى ليس هو العمر الفعلى الذى يتم فيه تزويج الفتيات فى قرى الدراسة بالصعيد والوجه البحرى–. أما عن **العمر الأنسب لبدء الإنجاب** فيبدأ لدى بعض الشباب الريفى فور الزواج مباشرة ولدى البعض الثانى بين (١٨– ٢٠) سنة ولدى البعض الثالث من (٣٠) سنة لنفس المبررات السابقة.

٢ – متابعة الحمل والتوليد

أكد كل الشباب بمجموعات **محافظة القاهرة وشريحة الشباب المتعلم بريف الشرقية وسوهاج** على أهمية متابعة الحمل حفاظًا على صحة الأم والجنين وتحسبًا لأية مشكلات أو أمراض متوقعة للجنين. فالحالة الصحية للنساء الآن تختلف عما سبق، فالسيدات الآن تعانين مشكلات سوء التغذية والأنيميا ونقص الكالسيوم، ومن لا تتابع تكون أكثر عرضة لأن يأتى الجنين مصابًا بالصفراء أو إعاقة أو أى أمراض وراثية أخرى ومن هنا تجب متابعة الحمل بدقة كى يتم الإنجاب بسلام. هذا فيما **أقر شباب الريف** بأن عملية المتابعة تنحسر فعليا بين الأسر الغنية وبعض الأسر المتعلمة فقط، حيث أشاروا إلى عدم اهتمام السيدات أو الأسر بالقرى بمتابعة الحمل، فلا يتم الذهاب إلى الطبيب أو الطبيبة إلا إذا كانت هناك مشكلة فى الحمل مثل تأخره أو عدم استقراره.. إلخ. وما لم توجد شكوى من السيدة أثناء الحمل لا تتم المتابعة.

هناك **بعض الشباب الأمى بريف الشرقية وسوهاج** ممن رأوا متابعة الحمل عملية غير ضرورية وغير مهمة ما دام الحمل طبيعيًا ولا توجد شكوى لدى الأم، وتكون المتابعة ضرورية إذا كانت لديها مشكلة صحية معروفة قبل الزواج أو بعده، كأن تعانى من مرض مزمن يستوجب متابعة حملها. وبخلاف ذلك فالمتابعة رأوها من قبيل *إهدار المال "مصاريف على الفاضى... بالعكس الستات اللى بتابع بيحصل لها مشاكل وممكن تفقد الجنين... طالما صحتها كويسة مفيش داعى للمتابعة... فيه فى البلد حوادث لستات تسبب الأطباء فى المركز فى فقدان حملهم بسبب قلة خبرتهم... الحقن والبراشيم والإشاعات والتحاليل هيه دى اللى جابت لنا المشاكل" "فيه ستات بتحمل وتولد من غير ما تشوف الطبيب"*.

٣- هوية القائم بمتابعة الحمل والتوليد طبيبة أم طبيب؟

أجمع شباب مجموعات **محافظة القاهرة** على أن المتابعة والتوليد يقوم بهما العنصر الأكفأ ومن لديه الخبرة والكفاءة والمهارة سواء كان طبيبًا أم طبيبة. و**فى ريف سوهاج والشرقية** فضل بعض الشباب أن تتم على يد طبيب ماهر حيث لا توجد ثقة كبيرة فى الطبيبات، حيث تم الحديث عن محاضر رسمية تم تحريرها فى قرى عديدة لطبيبات تسببن فى مشكلات للأمهات الحوامل والأجنة معًا. لكن أكد بعض المشاركين وهم ليسوا بقليل **من ريف الوجه القبلى والشرقية** على أنه إذا كانت المتابعة ضرورية فالأفضل أن تكون طبيبة سواء من أبناء القرية أو بالقرى المجاورة لأن العادات والتقاليد والغيرة تمنع انكشاف السيدات على الأطباء الرجال.

رابعاً: الموقف من تنظيم الأسرة

كشفت نتائج عديد من الدراسات أن مسيرة استخدام تنظيم الأسرة فى مصر ما زالت تواجه بعقبات متتابعة كؤود رغم التدعيم الواضح الذى تقدمه الدولة

لخدمات التنظيم، والمتمثل فى تهيئة برامج عديدة لتحديث مراكز وعيادات تقديم الخدمة، وتوفير برامج ترتكز على البُعد الكمى وتغطية المواقع المحرومة، والبُعد الكيفى المتعلق بنوعية وجودة وسائل التنظيم بصورة مجانية للمناطق النائية. لكن رغم ذلك مازال الاقتناع به ضعيفًا لدى بعض الشرائح الاجتماعية، ولازالت فاعلية وحركة الممارسة ذاتها واستخدام الوسائل بطيئة ولا تساوى الجهد المبذول فيها، ولا تلبى توقعات صناع القرار السكانى، كما لا تلبى احتياجات النساء فى عمر الإنجاب[٢١] ويمكن الإشارة إلى مواقف الشباب من قضايا مرتبطة بتنظيم الأسرة على النحو التالى:

١ – القبول أو الرفض

اتفق جميع الشباب بكل المجموعات النقاشية على أهمية تنظيم الأسرة وضرورته حفاظًا على صحة الأم، وتوفير ظروف معيشة كريمة ورعاية أفضل للأبناء، وضمانًا للحد من الزيادة السكانية المستمرة.

٢ - الزوج والقرارات الخاصة بتنظيم الأسرة

كشفت الدراسات المتاحة أنه فى حالات غير قليلة يكون الزوج عقبة أساسية فى سبيل استخدام الزوجة لتنظيم الأسرة، سواء فيما يتعلق برفض المبدأ من الأساس أو المعارضة حول موعد بدء الاستخدام أو حتى فرض وسيلة بعينها على الزوجة لتستخدمها بغض النظر عن مدى ملاءمتها لحالتها الصحية[٢٢].

وسوف يتم هنا مناقشة ثلاث قضايا أساسية، **الأولى** دور الزوج فى القرار الخاص باستخدام وسائل التنظيم، وهل يقف بمفرده كصاحب القرار أم الزوجة وحدها أم الشريكان معًا، أم أن هناك أطرافًا أخرى خارج الأسرة يتخذون هذا القرار. **والقضية الثانية** مدى الوعى بوجود وسائل تنظيم متاحة للزوج، **والثالثة** موقف الزوج من استخدامه للوسائل إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

ففى ريف الصعيد رفض جميع الشباب خاصة المتزوجين منهم وبشكل تام استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة، استنادًا إلى مبررات مثل "العيب" و"تقليل المتعة" وضعف استمتاع الطرفين بالعلاقة الحميمية، ما يسبب مشكلات تالية للاستخدام بين الزوجين، كما رفضه البعض لحرمانيته وأحيانًا ترفض الزوجات استخدام الرجال لهذه الوسائل. وفيما يتعلق بصاحب قرار استخدام تنظيم الأسرة أشار كل الشباب إلى أن الزوج وحده هو الذى له سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات وليس للزوجة أى دور فى ذلك. وفيما يتعلق بالوعى بوجود وسائل ذكورية للتنظيم فكل الشباب لديهم معرفة بهذه الوسائل.

وفى ريف الوجه البحرى وفيما يتعلق باستخدام الزوج لوسائل التنظيم فقد أفاد أغلبية الشباب خاصة المتزوجين بضرورة استخدام الزوج لوسائل تنظيم الأسرة إذا كانت الحالة الصحية للزوجة لا تسمح بالاعتماد على أى من الوسائل، وإذا توافق الطرفان رضاءً على ذلك وخصوصًا الزوج، أو كانت الزوجة فى مرحلة انتقالية فى الاستخدام بين وسيلة وأخرى، لكن الأهم فى ذلك هو موافقة الزوج، إذ أشارت عدة حالات من الشباب إلى أن استخدام الزوج للوسائل يتبعه أحيانًا "بُعاد ونفور فى العلاقة الجنسية بين الزوجين". "*جبت لجوزى الوسائل دى بس مرضيش يستخدمها...كنت تعبانة من اللولب وكان بيضايقنى مرضيش ورفض بعصبية وقال ماليش دعوة*"، وبالتالى فالاتفاق بينهما مطلوب بشكل مبدئى. وفيما يتعلق بصاحب قرار استخدام التنظيم فقد أشار الشباب المتعلم تعليما عاليا إلى أن القرار يأتى مشاركة بين الطرفين، لأن القرارات الأسرية "الرئيسة" والمهمة لا بد أن تصدر مشاركة بين الزوجين. وحول الوعى بوجود وسائل ذكورية للتنظيم فكل الشباب هنا يعلمون بوجودها.**أما فى محافظة القاهرة** فقد أشار أغلب المشاركين إلى أن قرار التنظيم مسئولية مشتركة بين الزوجين، فيما أشارت بعض الإناث ذات التعليم

الجامعى إلى أنه مسئولية الزوجة بمفردها لكونها الطرف الأكثر دراية بظروفها الصحية، ولذا فالقرار يجب أن يكون قرارها. أما عن الموقف من استخدام الزوج للوسائل فقد أكدوا جميعا على أهمية تعاون الأزواج فى عملية التنظيم بالموافقة على الاستخدام إذا ما كانت هناك ضرورات لذلك. فيما كان لدى جميع الشباب وعى بوجود وسائل ذكورية للتنظيم.

٣ – الوعى بموقف الدين من تنظيم الأسرة

أقر كل الشباب المشاركين من **ريف الشرقية ومحافظة القاهرة** والشباب ذوى التعليم الجامعى فقط **بريف سوهاج** بعدم تعارض تنظيم الأسرة مع صحيح الدين (الإسلامى) لأن الحفاظ على صحة الأم والطفل، وتوفير ظروف معيشة ملائمة للأسرة هو أيضًا من صحيح الدين. فيما أشار الأميون **بمجموعات ريف سوهاج** إلى أن تنظيم الأسرة يتعارض مع صحيح الدين وأنه ليس فى الدين استخدام تنظيم الأسرة، وكانت المواقف من هذه القضية حاسمة والمعلومات والتبريرات تنطوى على مغالطات جمة *(الدين بيحث الناس على كثرة الإنجاب و ده واضح جدًا لأنك تجد "النصارى" لا يستخدمون الوسائل والمسلمين بس هما اللى مطلوب منهم التنظيم" "أغلب الناس هنا عارفة أن التنظيم ده فكر يهودى ومش من الإسلام...الشيوخ هنا فى المساجد بتعارض تنظيم الأسرة واستخدام الوسائل")*.

٤ – المباعدة بين الولادات: ما الفترة المناسبة بين كل مولود وآخر؟

أشارت مجموعة قليلة العدد من الشباب ذوى التعليم العالى من **ريف الصعيد** و**ريف الوجه البحرى** إلى أن الفترة يجب أن تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام ولا تقل عن ذلك، للحفاظ على صحة الأم والطفل ولتستعد الأسرة نفسيًا وانفعاليًا وماديًا لاستقبال المولود الثانى، فقد أفادت الغالبية من الشباب إلى أن عامًا أو عامين على الأكثر هى الفترة المناسبة بين كل طفل وآخر. وتراوحت

الفترة بين **الشباب فى محافظة القاهرة** بين (٣– ٤) سنوات لنفس المبررات السابقة.

خامساً: **الفحص الطبى قبل الزواج**: **الخوف من الفضيحة أهم أحيانا من الاطمئنان على الحالة الصحية**

باستثناء حالتين فقط إحداهما بكلية الطب والآخر بالهندسة من مجموعات النقاش بريف سوهاج رفض كل **الشباب بمجموعات ريف سوهاج والشرقية** الفحص الطبى قبل الزواج لمبررات مختلفة فى مقدمتها الخوف من الفضائح إذا كشف الفحص معاناة أى من الطرفين من مشكلات صحية قد تؤجل الزواج أو تحول دون وقوعه، كما ستشيع صورة ذهنية سلبية عن الشاب – الذكر – إذا قام بإجراء الفحص وثبت أنه يعانى من مرض يؤجل زواجه أو يتطلب العلاج لفترة زمنية طويلة، بسبب قوة العلاقات القرابية بين الأسر والعائلات فى القرية وسرعة انتشار الخبر. "*مرفوض لأنه بيفضح الناس والناس عندنا بتحب الستر مش الفضائح*". فيما أكد بعض الشباب أن اشتراط إجراء الفحص الطبى قبل الزواج يمثل ضربًا من عنف الدولة تجاههم للحد من عمليات الزواج. فضلا عن الإقرار بأن الفحص صورى وشكلى وغير دقيق فهم يمنحون موظف الصحة أو المأذون مبلغًا ماليًّا للحصول على الشهادة الطبية التى تثبت الخلو من الأمراض. وأكدت كل الحالات التى تزوجت حديثًا أو منذ فترة زمنية ليست بعيدة أنهم لم يقوموا بعمل الفحص، ولم يدعوا أحدًا من ذويهم لأن يقوم به، وإنما يتم استرضاء المأذون أو موظف الصحة للحصول على "*الشهادة المختومة*". واعتبر المشاركون أن هذا الموقف لا يعد تحايلًا على الشروط القانونية لإتمام الزواج ولكن الخوف من "*مشكلة الزواج*، ومن الفضيحة أمام الناس ما يدعوهم لرفض الفحص الطبى شكلًا ومضمونًا. أما فى **محافظة القاهرة** فأكد كل الشباب المتزوجين حديثًا أنهم أجروا الفحص الطبى، فيما ينوى

المقبلون على الزواج إجراءه ليطمئنوا على حالتهم الصحية وقدرتهم على الإنجاب، وألا يصاب الجنين بأية أمراض ولتتم معرفة احتمالية إصابة الجنين بأمراض أو تشوهات معينة فيتم التعامل مع الموقف مبكرًا. فيما ذكرت بعض المشاركات أن الفحص قبل الزواج يحمى طرفًا من الطرف الآخر إن كان به عيب يحاول أن يخفيه قبل الزواج، فيتم اكتشافه والتعرف عليه. كما أكد بعض الشباب أهمية الفحص لأن أدوية التخسيس ومستحضرات التجميل المغشوشة وتدخين السجاير والشيشة التى تتناولها بعض الفتيات بكثافة محتمل أن تؤثر فى حالتهن الصحية وقدراتهن الإنجابية، عندئذ يحمى الفحص الطبى الزوج من مشكلات قد يصادفها فى المستقبل. فيما رفض هؤلاء الشباب التحايل على إجراء الفحص بشراء الشهادة، لأن ذلك خداعُ للذات وليس للآخرين، وربما يكون فيه تأجيل لمواجهة المشكلات فى وقت قد لا يفيد فيه العلاج. كما اعتبروا أن التزام الطرفين بإجراء الفحص مؤشر على التحلى بقيم الصدق والأمانة والوضوح منذ بدء الارتباط، ودال على الرغبة القوية فى إتمام الزواج بنجاح ودون مشكلات لأى طرف، فضلًا عن أن *" الفحص يكشف فقط احتمالية إصابة الأطفال بالأمراض ولا يكشف أمراض أو مشاكل الرجولة"*.

خاتمة واستخلاصات

كشفت نتائج هذه الدراسة الدور السلبى الذى تمارسه أحيانا منظومات القيم الاجتماعية والثقافية فى توجيه المواقف والسلوكيات الإنجابية لدى بعض الشباب، ما يؤشر على مجمل توجهاتهم حيال المسألة السكانية بوجه عام. كان هذا الموقف جليا فى مجتمع الصعيد بما يحمله من ثقافة فرعية متمايزة بشكل واضح فيما يخص مسائل الزواج والإنجاب وبعض جوانب تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. لقد بينت النتائج ما تنطوى عليه المناقشات الجماعية من أهمية متعاظمة فى تشريح بنى القيم لدى الشرائح الشبابية، والإمساك بمواقفهم

وقناعـاتهم الفعليـة حيـال القضـايا الإنجابيـة. أتـت بعـض معطيـات دراسـتنا متعارضة بشكل واضح مع ما حوته دراسات وطنية اقتصرت على المقاربات الكميـة فيمـا يتعلـق بموروثـات اجتماعيـة وثقافيـة تمـس خصوصـيات الأسـرة المصرية حول الزواج والإنجاب وعدد الأبناء الذكور والإناث واستخدام الرجال للتنظيم والتبريرات الدينية لهذه القضايا...إلخ، فضلاً عن القيم المرتبطة بالتعليم والعمـل والتفـاعلات المختلفـة داخـل نطـاق الأسـرة. لقـد أكـدت نتـائج الدراسـة استمرارية الاعتقاد بأن كثرة الإنجاب مؤشر على الخير ومصدر زرق للأسرة فى الريف وفى ريف الصعيد خاصة. ومازال هناك إصرار على إنجاب الذكر رغم احتماليـة إنجـاب الأسـرة لعـدد كبيـر مـن الإنـاث، وهـذه مـن الأمـور التـى وجـدت بشـكل خـاص للغايـة فـى ريـف الصـعيد. مـازال هنـاك أيضـا تفضـيل لإنجاب عدد ذكور أكبر من عدد الإناث فى البيئة الصعيدية. هذا فيما تنوعت المبررات التى سيقت لتبرير العدد الكبير من الذكور بين العزوة والسند والأمان والهيبـة والعصـبية والمكانـة والمسـاعدة فـى سـوق العمـل. وحـول تبريـر اسـتمرار تفضـيل الـذكور علـى الإنـاث عبـر بعـض الشـباب عـن اقتنـاعهم بهـذه السـلوك وكان لسان حال أبناء الصعيد أن التعليم فى البيئة الصعيدية ليس له دور أو فاعليـة فـى تراجـع القـيم والعـادات التليـدة والموروثـات الثقافيـة بشـأن تفضـيل الـذكور، فمـا زالـت القيم المتوارثـة والعصـبية والتقاليـد الجامـدة حاضـرة بقـوة فـى استمرار تمسك الأسرة الصعيدية بوجود الذكور وبكثرة عدديـة بين أعضـائها، فالصراع بين التعليم والقيم المتوارثة يظل محسومًا لصالح الموروثات المتجذرة فى نفوس الأفراد فى الصعيد. ولا شك أن هذه النتيجة بمفردها تحتاج إلى جهود جبارة من كل المعنيين بالشأن السكانى والتنموى فى مصر.

المراجـــع

١ – نادية حليم، المشكلة السكانية ومنظومة القيم ذات العلاقة، (فى): سعاد عبد الرحيم وأحمد حسين وآخرون: "تطور دور القيم الاجتماعية فى تفاقم المشكلة السكانية فى المرحلة الحالية، القاهرة، المجلس القومى للسكان، ٢٠١٥، المقدمة.

٢– نجوى الفوال، الشباب المصرى: رؤية كلية، فى: ناهد صالح (إشراف): التقرير الاجتماعى المصرى، المجلد الثانى: الشباب المصرى همومه واهتماماته، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الطبعة الأولى، ٣٠١٣، ص ٧.

٣ – يوسف كرباج، هل تؤدى الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديموقراطية؟ المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات، مارس ٢٠١٣، ص ٢.

٤ – أحمد حسن حسين، مقدمة تمهيدية فى: الفجوات المعرفية بين شباب الجامعات نحو قضايا السكان والتنمية، الإشراف العام نسرين البغدادى ، إشراف وتحرير سعاد عبد الرحيم، القاهرة، المجلس القومى للسكان، ٢٠١٧، ص غ.

٥ – عاطف وصفى، الثقافة والشخصية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧، ص ص ١١٣– ١١٤.

٦ – حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر: بحث استطلاعى اجتماعى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ص٣٢٢–٣٢٩.

٧ – المرجع السابق، ص ٣٢٩.

٨ – راجع: وليد محمود عبد الناصر، المجتمع المصرى ومنظومة القيم، رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخى ومنظور مستقبلى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يونيه ٢٠٠٨، ص ص ٩–١٠. وكذلك أحمد مجدى حجازى وآخرون، نحو منظومة القيم الإيجابية الداعمة لرؤية مصر، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فبراير ٢٠٠٨، ص ص ٤– ٧.

٩ – منصور معدل (تحرير): مسح القيم العالمى: القيم كما تدركها جماهير العالم الإسلامى والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد عبد اللطيف، تقديم السيد يس، القاهرة، المركز القومى للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٤٦.

١٠ – نادية حليم، المشكلة السكانية ومنظومة القيم، مرجع سابق، ص ١٨.

١١ – اعتمدنا على المصادر التالية: على ليلة، الشباب فى مجتمع متغير. تأملات فى ظواهر الإحياء والعنف، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شمس، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ١٥٠ – ١٥١. محمد على محمد، الشباب والمجتمع، دراسة نظرية وميدانية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص ١٧. عبد الوهاب إبراهيم، الشباب وقضايا التنمية والتخلف فى المجتمع المصرى، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ص ١٧٠ – ١٧١. عصمت سيف الدولة، الشباب العربى ومشكلة الانتماء، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٩١، ص ١٣ – ١٤. عزت حجازى، الشباب العربى ومشكلاته، عالم المعرفة، فبراير ١٩٨٥، ص ٢. مهدى القصاص، الوعى القانونى لدى الشباب المصرى وتصوراتهم المستقبلية، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠١، ص ٥٧ – ٥٨.

١٢ – جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى، الإعلان العربى لتمكين الشباب، ٢٠٠٥، ص ص ٣ – ٤.

١٣– UNESCO, Empowering Youth Through National Policies, Printed in France, 2004, p. 10.

١٤ – مركز العقد الاجتماعى، مرصد عدالة التنمية، خريطة الحماية الاجتماعية فى مصر، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، النشرة الثانية، ديسمبر ٢٠١٣، ص ٣٤.

١٥– للمزيد راجع : نجوى الفوال، الشباب المصرى: رؤية كلية (فى)، ناهد صالح (إشراف) الشباب المصرى، همومه واهتماماته، التقرير الاجتماعى المصرى، المجلد الثانى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مشروع التقرير الاجتماعى المصرى، ٢٠١٣، ص ١٩–٢١. أحمد حسين وآخرون الاتجاهات القيمية

وممارسات الشباب فى المجتمع المصرى، القاهرة، المجلس القومى للسكان، وزارة الدولة للسكان، ٢٠١٧.

١٦- أحمد رجاء عبد الحميد، مبادئ المناهج الكيفية للبحوث، المشروع العربى لصحة الأسرة، وثيقة فنية رقم (١١)، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص ٥، ص ٣١.

١٧- أمانى موسى وآخرون، أسباب ارتفاع مستوى الخصوبة وأساليب تلبية الاحتياجات غير الملباة فى خدمات تنظيم الأسرة فى ريف محافظة المنيا، القاهرة، المجلس القومى للسكان، ٢٠١٠ – ٢٠١١، ص ص ٢٠ – ٢١.

١٨- راجع: فاطمة الزناتى، أن واى، المسح الصحى السكانى مصر ٢٠٠٨، مارس ٢٠٠٩، ص ١٠٥. وكذلك: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية "أداء البرنامج السكانى على مستوى المحافظات والأقاليم"، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨، ص ص ١٢ – ١٣.

١٩- ماجد عثمان، طفلان لكل أسرة، المؤتمر القومى للسكان،٩ – ١٠ يونيه، ٢٠٠٨، ص ١٢.

٢٠ – آمال هلال، الموروث الثقافى والنمو السكانى (فى): نجوى حسين خليل (مشرفًا): المحددات الثقافية للزيادة السكانية. دراسة على عينة من الشباب، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨، ص ص ٤٧ – ٤٨.

٢١ – جمال أبو السرور وآخرون، دور الزوج فى القرارات الخاصة بتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية داخل الأسرة، المجلس القومى للسكان وجامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص ٢.

٢٢ – المجلس القومى للسكان، دراسة أسباب ارتفاع مستوى الخصوبة وأساليب تلبية الاحتياجات غير الملباة فى خدمات تنظيم الأسرة فى ريف محافظة بنى سويف، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢ – ٣.

Abstract

SOCIAL VALUES AND POPULATION PROBLEM

THE INFLUENCE OF VALUE SYSTEM AMONG EGYPTIAN YOUTH IN THEIR REPRODUCTIVE ORIENTATION

Ahmed Hussein

The study discusses the role of social value systems and cultural legacies in shaping youth convictions and orienting their behavior on specific population and reproductive issues. It shows how youth practices are influenced by the values, norms and legacies that they adopt in their daily lives, interactions and speeches. The study ends with the obvious effectiveness of these values and legacies in determining the attitudes, views and reproductive choices of youth, confirming the decline in the effectiveness of some modern variables such as education, communication information revolution and media discourse of some of these issues.